

إئتلاف النقابة تنتفض

مشروع ورقة الفرع الثاني

نقابة المهندسين مكوّن أساسي من المجتمع المدني تتشارك مع باقي النقابات في حماية حقوق القوى الناشطة والعاملة في البلاد في حياة كريمة وعادلة. بالإضافة، لنقابة المهندسين دور أساسي في ميادين القطاعات الهندسية من تنظيم وتحديث وتأهيل وحماية، في البيئة الطبيعية من الحفاظ على الإرث الطبيعي والموارد الطبيعية والحد من التلوث والحماية من التغير المناخي، في البيئة المبنية من تخطيط مديني مستدام والحفاظ على الإرث الثقافي وتأمين الحقوق للناس من مسكن وماء وكهرباء ونظافة، في العمارة من المواد المستعملة إلى المعايير التقنية والإنسانية والاجتماعية، في التعليم المستدام المهني والجامعي من تطابق المناهج مع الاحتياجات والتشبيك مع وبين كل الجامعات ومع المنظمات العالمية، في السياسات العامة من المشاركة مع كل الجهات المعنية في إعداد خطط ترتيب الأراضي على المستوى الوطني وخطط التنمية على المستوى المحلي والمناطقى، في دورها كمنصة تشاركية في اتخاذ القرارات الوطنية، وفي رسالتها كورشة عمل مستدامة حول العلوم والممارسات المهنية الهندسية.

• المساهمة في ممارسة المهنة ضمن إطار التكامل مع بقية الاختصاصات ودعم المهندسين والمهندسات:

- تحديث معلومات المهندسين/ات بالإطار العام للمهنة.

- ورش عمل لتأهيل المهندسين والمهندسات حول المواضيع المتعلقة بمزاولة وممارسة المهنة وتطبيق القوانين.

- تفعيل وتطوير البحث العلمي والمهني عبر إغناء المكتبة الخاصة بالنقابة ومكنتها وتجهيزها بالمراجع العلمية والمهنية.

- تطوير أداء النقابة بما يخدم المنتسبين إليها والمجتمع ككل والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الداخل والخارج لصالح المهندسين/ات.

- تحديد مدة زمنية لإنجاز المعاملات وتفعيل دور المراكز في المناطق وصولاً إلى مكنته المعاملات.

- القيام بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد العلمية لمراجعة وتقييم السياسات التعليمية في كليات الهندسة من حيث السعة والمناهج واعتماد أساليب جديدة وفعالة في تعليم الهندسة. وخاصة من حيث الأعداد للقبول بما يلبي احتياجات سوق العمل الهندسي.

• تفعيل دور النقابة في إعادة النظر وتطوير القوانين التي تنظم عمل مهنة الهندسة وممارستها. والمساهمة في تطوير قانون البناء بما يتناسب مع النظرة الجديدة لمفهوم البناء وأنظمتها الحديثة والمستدامة والقوانين الخاصة بتخطيط وتنظيم المدن قوانين للحفاظ على البيئة والسلامة العامة.

• التأثير في الإعمار وعملية دعم إعادة الإعمار بعد الانفجار بما يختص بالتوجهات العامة والتعاون مع الجهات المختصة بما يختص بإعادة الإعمار والترميم في منطقة الانفجار والضغط لتطبيق توصيات النقابة بهذا الإطار.

• التأثير في السياسات العامة بإطار التخطيط المدني والبيئي:

- المطالبة بوزارة لتخطيط الأراضي والإسكان بصلاحيات واضحة وشاملة (تطوير وتحديث وتنفيذ الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية وتعديل الإرشادات والقوانين العامة لتتطابق معها).

- المشاركة في تطوير وتحديث قانون التنظيم المدني العائد لسنة ١٩٨٣.

- المشاركة في تحديث قانون البلديات والاتحادات البلدية (٧٧/١١٨) وإعطائها المزيد من القدرات المالية وصلاحيات أكثر فيما يتعلق بالتخطيط المحلي.

- المطالبة بتصويب قانون الانتخاب للمجالس البلدية بطريقة تربط الناخبين بمكان الإقامة وليس مكان الولادة لتحقيق مشاركة حقيقية تعكس رأي المجتمع المحلي.

- تصويب النقاش حول اللامركزية الإدارية على قاعدة:

o تقسيمات جديدة للمناطق الإدارية والجغرافية على أساس غير طائفي.
o أهداف اجتماعية واقتصادية واضحة متكاملة و دامجة.

- رفض قوانين «التسويات» وبالأخص في المواضيع المتعلقة بخصخصة الأماكن العامة (الأماكن البحرية والنهرية والبرية، المساحات العامة، المشاعات...) من أجل حمايتها وإسترجاعها.